جامعة بني سويف
كلية التجارة
قسم المحاسبة

تطوير دور المراجع الداخلي لمواجهة المخاطر المعاصرة للائتمان في البنوك التجارية

بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

مقدم من الباحثة:
نيفين عباس تغيان حسان
كلية التجارة – جامعة بني سويف

إشراف
الأستاذ الدكتور/ محمد مصطفى احمد الجبالي
السيد الدكتور/ إبراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي

٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

« ولله غيب السموات والأرض وإليه يرجع الأمر كله فاعبده وتوكل عليه وما ربك بغافل عما تعملون »

صدق الله العظيم

(سورة هود الآية ١٢٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

« وأن ليس للإنسان إلا ما سعى (٣٩) وأن سعيه سوف يرى (٤٠) ثم يجزاه الجزاء الأوفى (٤١) »

صدق الله العظيم

(سورة النجم الآيات ٣٩، ٤٠، ٤١)

لجنة الحكم والمناقشة

****

الأستاذ الدكتور/ محمد مصطفى احمد الجبالي ***(رئيساً ومشرفاً)***

أستاذ المحاسبة والتكاليف

كلية التجارة- جامعة بني سويف

السيد الدكتور/ عبد الله عبد السلام أحمد ***(عضواً)***

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة- جامعة القاهرة

السيد الدكتور/ عبد الرحمن عبد الفتاح محمد ***(عضواً)***

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة- جامعة بني سويف

السيد الدكتور/ إبراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي ***(مشرفاً وعضواً)***

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة- جامعة بني سويف

قرار اللجنة

توقيع المشرف

الإهداء

* * * *

إلى من أضاءوا بحبهم لي مصابيح الأمل،
إلى الذين قدموا لي الكثير من التضحيات
وأسبغوا علي الدعوات

إلى والدي ووالدتي أطال الله في عمرهما

إلى أخوتي الأعزاء وأصدقائي الأوفياء

لهم جميعاً أقدم أسمى آيات الامتنان والعرفان

شكر وعرفان

** * * * * * * **

تسجد الباحثة شكر لله عز وجل، شاكرة له على توفيقه وجزيل عطاءه لها أن وهبها القدرة والمعرفة على إتمام هذا البحث، راجية من الله العلي القدير أن يتقبله منها ويجعله في ميزان حسناتها يوم تعرض الأعمال على علام الغيوب.

لاشك أن الإنسان يواجه في رحلة الحياة بمن يأخذ بيده، ويعلمه من العلم الذي منحه المولى إياه، وهنا تجد الباحثة نفسها مدينة للكثيرين. وفي هذا المقام تتوجه الباحثة إلى أستاذها الفاضل الأستاذ الدكتور/ محمد مصطفى الجبالي أستاذ المحاسبة بكلية التجارة–جامعة بني سويف بالشكر والعرفان على جميع النصائح والتوجيهات والإرشادات التي كان ولازال يسديها للباحثة، كما أنه لم يبخل عليها بالوقت أو الجهد في سبيل تدعيم البحث من الناحية العلمية، فالله سبحانه وتعالى أسأل أن ينعم عليه بمزيد من العلم وأن يبارك الله له فيه وفي وقته وأسرته، اللهم أجزه عني وعن كل من يقدم لهم يد العون خير الجزاء.

واعترافاً بالفضل ورده لأصحابه أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى السيد الدكتور/ إبراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي أستاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة– جامعة بني سويف تقديراً من الباحثة على تفضله بالمشاركة في الإشراف على البحث العلمي بما كان له أعظم الأثر في انجاز هذا البحث، فقد كان نعم العون والمرشد والمعلم أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء وأن يمنحه دوام الصحة والعافية.

كما تتقدم الباحثة بخالص الشكر والتقدير إلى السيد الدكتور/ عبد الله عبد السلام أحمد أستاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة– جامعة القاهرة على تشريف سيادته للبحث والباحثة بقبول سيادته مشاركة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، رغم كثرة مشاغله، الله عز وجل يبارك لسيادته ويجزيه عني وعن جميع الباحثين الذين تعلموا على يديه خير الجزاء، إن ربي سميع الدعاء.

ويسعدني أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الاحترام السيد الدكتور/ عبد الرحمن عبد الفتاح أستاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة– جامعة بني سويف لتفضل سيادته بقبول الاشتراك في مناقشة البحث وهو ما يزيد الباحثة شرفاً ويزيد البحث والمناقشة قيمة وإثراء فتعجز الباحثة عن تقديم الشكر وتدعوا الله العلي القدير أن يديم عليه نعمة العطاء ليظل دائماً فياضاً بها على الجميع ويبارك له في علمه ووقته وجهده.

كما أتوجه بخالص الشكر لكل من قدم لي العون من السادة أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بالكلية وذلك عن كل ما تعلمته من سيادتهم على مدى سنوات الدراسة، وأخص بالشكر أستاذي وصاحب الفضل علي لمساعدتي في عمل التحليل الإحصائي داعية الله أن يجزل لهم عطاءهم.

وأخص بالشكر السادة العاملين بمكتبة كلية التجارة جامعة بني سويف، جامعة عين شمس، جامعة الإسكندرية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مكتبة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.

وما توفيقي إلا بالله

الباحثة

المقدمة:

أشارت نتائج الدراسات إلى أن معظم البنوك التي شهدت مشاكل في جودة أصولها لم يكن لديها نظام أو عمليات مراجعة ائتمان دقيقة، ومن الجدير بالذكر أن البنوك الكبيرة لديها إدارة مراجعة ائتمان مستقلة تهدف إلى متابعة الوضع المالي والاقتصادي للعملاء وكذلك قيمة الضمانات التي تتأثر بالحالة الاقتصادية وإهمال أهمية الحصول على معلومات دورية وغير دورية لتقييم الموقف الائتماني بصفة منتظمة، وكذلك نتجت مشاكل من جراء عدم وجود التحليل الائتماني العلمي الدقيق.

ولقد حدثت في السنوات الأخيرة تحولات وتغيرات إيجابية كثيرة في القطاع المصرفي المصري، وانطلاقة كبيرة في ظل الإصلاح الاقتصادي الجاري حالياً وما تبعه من إجراءات مالية، كما حدثت تحولات كثيرة عالمية ذات أثر على نشاط البنوك أهمها تحرير التجارة العالمية ومنها الخدمات المالية، واتفاقية بازل بشأن الملاءة المصرفية وتطورها نحو كفاءة الأداء المصرفي، فضلاً عن التكتلات الاقتصادية العالمية بأحجام غير مسبوقة، بالإضافة إلى التطور المذهل في مجال الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال، والاتجاه نحو خلق البنك الشامل عن طريق تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية لتنويع مصادر الدخل، حيث نشطت الأعمال خارج الميزانية واستحدثت خدمات جديدة مثل تبني المشروعات الجديدة والترويج لها، وضمان تغطية الاكتتاب وتقديم الاستشارات المالية والاقتصادية وإدارة محافظ الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار والتفاعل مع البورصات محلياً وعالمياً والانفتاح على أسواق المال في العالم والقيام بأعمال الوساطة في مجال العقارات وإجراءات التمويل التأجيري مع استخدام الهندسة المالية في إدارة مخاطر الخدمات المصرفية المستحدثة ونتيجة لهذه الحركة الديناميكية في البنوك وتشعبها- فضلاً عن أن العديد منها خدمات جديدة على السوق المصرفي المصري- فإن دور المراجعة الداخلية وما يحكمها من معايير تتعاظم أهميته للتحقق من سلامة التنفيذ وكفاءة الأداء وفاعلية الرقابة الداخلية وتقليل المخاطر إلى أقل حد ممكن.

طبيعة المشكلة:

تأثرت البنوك التجارية في مصر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي نشأت عن الانفتاح الاقتصادي والمتمثلة في تدفق تحويلات المصريين العاملين بالخارج – وما أدى إليه من توافر سيولة كبيرة في المجتمع، وتزايد عدد البنوك بدخول البنوك الأجنبية في السوق المصرفي فازدادت درجة المنافسة فيما بينها لاجتذاب المدخرات بتقديم أسعار فائدة متميزة للودائع، وبالتالي "الاتجاه نحو التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية- إلى حد التساهل- ولقد جاء هذا التوسع الكبير في ظل وجود كفاءات محدودة تعمل في مجال الائتمان" فظهرت انحرافات في مجال الائتمان المصرفي

متمثلة في تخاذل المسئولين عن الائتمان بالبنوك في تطبيق القواعد المصرفية المتعارف عليها- والمتمثلة في معايير الائتمان التقليدية واعتبارات الأمان والسيولة والربحية- والتقصير في دراسة الائتمان ومتابعته، وليس أدل على ذلك من تركيز اهتمام المسئولين عن الائتمان بالبنوك على الضمانات التي تقدم لهم، أو على أهمية اسم العميل أو الكفيل، دون التعمق في دراسة الائتمان، أو الغرض منه، ومتابعة استخدامه والتعرف مسبقا على مصادر السداد والمركز المالي الحقيقي للعميل، والتزاماته للآخرين بصفة عامة، مما أدخل الكثيرين في سوق الأعمال ممن ليس لديهم الخبرة أو الدراية بأصول التجارة، كما أنشئت العديد من المشروعات الجديدة برؤوس أموال هزيلة تغطي نسبة ضئيلة من جملة الأموال المستثمرة في هذه المشروعات والاعتماد في تغطية النسبة الباقية على الاقتراض من البنوك، ولقد رحبت بعض البنوك التجارية – في البداية- بتقديم هذه القروض باعتبارها وسيلة لتشغيل الودائع الموجودة لديها وتحقيق مستوى عال من الأرباح.

أن فساد القطاع المصرفي هو اخطر أنواع الفساد مما يلزم مواجهته وأن الديون المتعثرة تؤدي إلى مجموعة من الآثار والنتائج السلبية التي تؤثر على كل من البنوك والسوق والعملاء وتمتد هذه الآثار السلبية بالتبعية إلى الاقتصاد القومي ككل فتؤثر على مناخ الاستثمار وسيولة المشروعات واختلال الميزان التجاري والدخل القومي والموازنة العامة للدولة وزيادة معدلات البطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

ومع ركود الاقتصاد العالمي أحياناً وما استتبعه من نقص في الطلب على منتجات الدول النامية عموماً، ومن بينها مصر، بدأت تظهر مشكلات في سوق الائتمان المصرفي، حيث تواجه هذه المشروعات مشكلة كيفية سداد التزاماتها تجاه البنوك.

ويتضح ذلك من خلال:

(١) بعض قضايا الائتمان التي أحيلت إلى محاكم أمن الدولة العليا المسجلة بنيابة الأموال العامة العليا- كمؤشر يوضح مدى المخاطر التي تعرضت لها البنوك التجارية في مصر.

(٢) التقارير المقدمة من المدعي العام الاشتراكي إلى مجلس الشعب عن أعمال جهاز المدعي العام الاشتراكي تحت عنوان " في مجال الاستيلاء على أموال البنوك ".

(٣) بعض الأحكام الخاصة بالائتمان الصادرة من محكمة القيم كمؤشر يوضح مدى وطبيعة المخاطر التي تعرضت لها البنوك التجارية في مصر.

(٤) صدور قرار مجلس إدارة البنك المركزي بضرورة التزام البنوك بموافاة الإدارة العامة لتجميع مخاطر الائتمان المصرفي بالبنك المركزي ببيانات عن المراكز المالية لعملائها المدنيين، وذلك

حتى تتمكن البنوك من الإطلاع عليها للاستعلام عن موقف مديونيات العملاء لدى البنوك الأخرى.

ونتيجة للأوضاع الاقتصادية- السابق عرضها- بدأت مرحلة انكماش في سوق الائتمان المصرفي، تخوفاً من استفحال المشكلات واستمرار تدهور الأوضاع، مما أدى إلى تراكم الأموال، وتقلص دور البنوك التجارية في دعم وتنمية الاقتصاد القومي، مع ضياع فرص للربحية.

هذا ولا تخلو عملية منح الائتمان من المشكلات والمخاطر، رغم توخي البنك الدقة والالتزام التام والكامل بجميع القواعد المتعارف عليها، (سواء في مرحلة منح التسهيلات، أو في مرحلة متابعة استخدام العميل للتسهيلات التي تم تقريرها له)، وذلك مهما كانت الضمانات التي يحوزها البنك ضماناً للدين. ومن ثم يتعرض البنك عند منحه تسهيلات ائتمانية لمخاطر ومشكلات عدة، قد ترتب عليها احتمال عدم تمكنه من استرداد أمواله، وذلك في حالة تعثر المدين وتوقفه عن سداد التزاماته قبل البنك المقرض. وتختلف درجة هذه المخاطر بحسب نوع التسهيلات، إذ يعظم قدر هذه المخاطر بالنسبة للتسهيلات التي لا تستند إلى ضمان بينما تقل حدتها في حالة التسهيلات المغطاة بتأمينات وضمانات ،وبالتالي عرف الخطر الائتماني بأنه الخسائر التي تحدث للبنك نتيجة عدم مقدرة العميل على سداد القرض وفوائده، ولكن المخاطر الائتمانية في البنوك لم تعد تتوقف عند المخاطر التقليدية فقط بل هناك مخاطر مستحدثة أخرى نشأت نتيجة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، وتشير اتجاهات التطور التقني في الدول الصناعية المتقدمة إلى حرص البنوك على الاستفادة من التقدم التكنولوجي في مجال الحاسبات الآلية وصناعة الاتصالات لتوفير الخدمات المصرفية المختلفة عبر كافة الوسائط الإلكترونية، مع إمكانية المزج بين واحد أو أكثر منها في تقنية واحدة، حيث لابد من تطوير تقنيات مختلفة لتقديم كافة الخدمات المصرفية.

وهناك بعض الظواهر والمحددات التي تتحكم في مسار البنوك في المرحلة الحالية والمستقبلية وهي عوامل تدفع بالبنوك في اتجاهات جديدة وظروف مغايرة لما كان عليه حال البنوك في السابق ويكفي للتدليل أن نضع ظاهرة التعثر في الاعتبار عند دراسة أوضاع المؤسسات المصرفية إذ سوف تحدد هذه الظاهرة مصير العديد من البنوك والذي قد يصل إلى حد الدمج أو التصفية أو إعادة التقييم للعديد من البنوك، ومن بين هذه العوامل والمتغيرات الدولية عمليات غسيل الأموال المنتشرة على مستوى العالم والتي تؤثر بشدة في تصنيف وجدارة المؤسسات المصرفية بل وتتعداها إلى التصنيف الائتماني للدول ذاتها تبعاً لدرجة نقاء وشفافية مؤسساتها المصرفية ومدى محاربتها لظاهرة غسيل الأموال عالمياً، ثم أحداث ١١ سبتمبر وما خلفته من أثار عديدة على الاقتصاد العالمي والمحلي على السواء ومدى تأثر المؤسسات المصرفية بتبعات وتداعيات هذه الأحداث بالإضافة إلى المعايير العالمية والاتفاقات الدولية والمتمثلة في كلاً من توصيات لجنة بازل

للرقابة على المؤسسات المصرفية واتفاقية تحرير التجارة وخاصة في مجال الخدمات المالية ومدى تغلغلها في كل الاقتصاديات على مستوى العالم وضرورة التكيف معها والالتزام بها حتى تجد المؤسسات المصرفية المحلية مكاناً لها سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

مما سبق نجد أن التوسع في حجم البنوك جعل عالم المراجعة الداخلي يحتاج لبعض التعديلات المثيرة. فالمراجعين المقيمين ذو الموضوعية والاستقلالية والإتقان أصبحوا أكثر اشتراكا في تطوير العمل وتقليل الأخطار والعمل بشكل مباشر أكثر من المراجعين الخارجيين بالبنك، وهو ما يتطلب ضرورة تغيير النظرة الحالية للمراجعة الداخلية كنظام يهدف إلى مراجعة هيكل الرقابة الداخلية، وفحص المعلومات المالية- من خلال الاختبارات التفصيلية للصفقات والموازنات والإجراءات يتولى تنفيذه مراجع داخلي ينظر إليه غالبا كرجل شرطة- إلى نظام يسعى إلى تعظيم القيمة للأطراف الإستراتيجية للوحدة الاقتصادية. وهو ما حرك نطاق وأهداف المراجعة الداخلية نحو مراجعة كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية، والمساهمة في إدارة المخاطر بمختلف أنواعها، والعمل كمستشار داخلي يسعى لتوفير المعلومات التي تدعم قدرة الإدارة على اتخاذ القرار.

أهمية البحث:

ترى الباحثة أن هذه الدراسة لها أهمية كبيرة حيث تعمل على :

(١) التأكيد من خلال دور المراجعة الداخلية على عدم جدوى الاعتماد على الضمانات – مادية أو شخصية- فقط باعتبارها مصدراً لاستعادة الائتمان إذا ما تعرض للخطر، حيث أن الضمانات نفسها تتعرض للمخاطر.

(٢) تحديد الأنواع المختلفة للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وحجم هذه المخاطر وتحديد المستويات غير المقبولة من المخاطر الائتمانية ونقاط الضعف في إدارتها وما يمكن أن يسببه ذلك من آثار.

(٣) إبراز دور المراجعة الداخلية في توفير البيانات الصحيحة والتأكد من المعلومات والقيام بوظيفة الرقابة والمتابعة بكفاءة، بما يمكن الإدارة من تخطيط برامج الائتمان بالشكل الذي يساعد على ترشيد الائتمان وبالتالي التقليل من المخاطر.

(٤) يتأثر النشاط المصرفي للاستفادة بما يجري على الساحة الدولية من تطورات اقتصادية وتكنولوجية وأيضا بما يتم داخل مصر من جهود تستهدف الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ونعرض أهم التطورات المعاصرة ومدى تأثيرها على مخاطر الائتمان وكيفية مواجهة هذه المخاطر المستحدثة.

(٥)توجيه البنك بوضع أو مراجعة خططه للتغلب على أية نقاط ضعف يتم اكتشافها ومتابعة مدى التزام البنك بتنفيذه هذه الخطط.

(٦)إن التطورات الحديثة في تكنولوجيا نظم المعلومات، وما تبعه من حدوث تطورات في مجال التجارة الإلكترونية، يتطلب توجيه المراجع لضرورة أن يكون على خبرة فنية ودراية علمية وعملية كاملة بتلك التطورات، كما يجب على المراجع الداخلي التأكد من احتواء النظام المحاسبي على أنظمة رقابية جيدة تعمل بكفاءة وفعالية طبقا لما هو مخطط لها.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى بيان كيفية تطوير دور المراجع الداخلي لمواجهة المخاطر الائتمانية المعاصرة في البنوك التجارية والذي يتضمن الأهداف الفرعية الآتية:

(١)التعرف على المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية في كل مرحلة من مراحل العملية الائتمانية، والبحث عن الأساليب المختلفة للسيطرة على هذه المخاطر والتي يؤدي استخدامها إلى التقليل من مخاطر الائتمان وترشيد القرارات الائتمانية.

(٢)التعرف على المخاطر الائتمانية المستحدثة نتيجة التطورات الحديثة في متغيرات تكنولوجيا المعلومات، أو نتيجة لبعض التغيرات السياسية والاقتصادية في الدولة والوقوف على إمكانية مواجهة هذه المخاطر.

(٣)عرض التطور في مفهوم وأهداف ونطاق عمل المراجعة الداخلية ومعايير أدائها ومسئوليات وتأهيل واستقلال المراجع الداخلي، وعلاقته بالتطورات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البنوك.

(٤)توضيح مبررات توسيع النطاق التقليدي للمراجعة الداخلية، وما يترتب على ذلك من دعم مساهمتها في الحد من المخاطر التي تنجم عن العملية الائتمانية في البنوك التجارية، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تطوير عملية المراجعة، ومهارات وقدرات القائمين بتنفيذها، لتوفير الضمان الكافي لإقناع الإدارة بأهمية وفاعلية الدور الجديد وتدعيمه.

(٥)وضع إطار عام لتطوير فاعلية دور المراجعة الداخلية في خلق القيمة والمساهمة في إدارة المخاطر بمختلف أنواعها، منطلقا من نتائج تقييم جهود المنظمات المهنية والباحثين والممارسين العمليين، التي سعت لتطوير دور المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة .

(٦) الاستفادة من جهود لجنة بازل في تحسين الأساليب الفنية للمراجعة الداخلية على أعمال البنوك بشأن المتطلبات الواجب توافرها لإجراء مراجعة ائتمانية فعاله والتعرف على المبادئ الأساسية للرقابة الداخلية.

(٧) عمل دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية ومن المهتمين بنشاطها، بالإضافة إلى المهتمين بالمراجعة الداخلية بصفة عامة، لتحديد مدى أهمية المراجعة الداخلية للحد من مخاطر الائتمان، ومدى أهمية تطويرها بحيث يمتد نطاق ومجال عملها ليشمل مراجعة اقتصادية وكفاءة وفعالية الوسائل الرقابية المرتبطة بتحقيق مستويات الجودة المستهدفة، بالإضافة إلى مراجعة مدى الالتزام بمعايير وإرشادات المراجعة الداخلية ، لإبراز جوانب القصور وأوجه النقص في ممارسة المراجعة الداخلية في البنوك، وكيفية التغلب على أوجه القصور واستكمال جوانب النقص.

أسلوب ومنهج البحث:

سوف يعتمد الباحث في دراسته لمشكلة البحث واختبار فروضه وتحقيق لأهدافه على المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال محورين هما:

(١) المنهج النظري:

وذلك بالاطلاع على الدراسات السابقة في مجال المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية بشكل عام والمراجعة الداخلية الائتمانية بشكل خاص، بهدف دراسة وتقييم المخاطر الائتمانية التقليدية والمعاصرة والتعرف على دور المراجع الداخلي في الحد من تلك المخاطر.

(٢) الاستنباط الميداني:

وذلك بإجراء دراسة ميدانية باستخدام قوائم الاستقصاء وتحليل بياناتها إحصائياً، بهدف التعرف على أراء المراجعين الأكاديميين والممارسين للمهنة، وبهدف ربط نتائج الاستقراء النظري التحليلي مع نتائج الاستقراء الميداني.

حدود البحث:

- عدم تركيز البحث على بعض أنواع المخاطر التي تواجه البنوك مثل مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر التشغيل، مخاطر رأس المال أو سداد الالتزامات، المخاطر القانونية....الخ.
- تم اختيار البنوك التجارية للدراسة الميدانية كأحد الأمثلة على المؤسسات المصرفية ككل.
- هناك العديد من الظواهر العالمية التي أثرت وتؤثر في مسار العمل المصرفي ولها أثر كبير على المخاطر الائتمانية، ولم تتمكن الباحثة من عرض كل تلك الظواهر فلم تتطرق مثلاً للمخاطر الناتجة عن اتفاقية تحرير التجارة أو أحداث ١١ سبتمبر أو ظاهرة العولمة ....الخ التي يتم مناقشتها في بحوث أخرى.

فروض البحث:

تسعى الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة إلى اختبار مدى صحة فروض البحث من الناحية العملية والتي تتمثل في الآتي:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين زيادة المخاطر الائتمانية وقصور إجراءات المراجعة الداخلية الائتمانية.

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين زيادة المشاكل الائتمانية المعاصرة والقصور في أداء المراجع الداخلي التقليدي.

الفرض الثالث: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تطوير دور المراجع الداخلي وقدرته على مواجهة المخاطر الائتمانية المعاصرة للبنوك التجارية.

محتوى البحث:

الفصل الأول :- دراسة تحليلية للمخاطر الائتمانية في البنوك التجارية

وينقسم إلى المباحث الآتية:

- **المبحث الأول** : طبيعة الائتمان المصرفي في البنوك التجارية.
- **المبحث الثاني** : مفهوم وطبيعة ومصادر المخاطر الائتمانية.
- **المبحث الثالث** : تحليل الأزمة البنكية الحالية في البنوك التجارية.

الفصل الثاني :- دور المراجع الداخلي في مواجهة المخاطر الائتمانية التقليدية

وهو ما سوف يتم دراسته من خلال:

- **المبحث الأول** : دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر الإقراض.
- **المبحث الثاني** : دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر عملية خطابات الضمان غير المغطاة بالكامل.
- **المبحث الثالث** : دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر عملية الاعتمادات المستندية.
- **المبحث الرابع** : دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر خصم الأوراق التجارية.
- **المبحث الخامس:** تقييم دور المراجع الداخلي في الحد من المخاطر الائتمانية التقليدية.

الفصل الثالث :- مخاطر التطورات الائتمانية المعاصرة وانعكاساتها على دور المراجع الداخلي

وهو ما سوف نتعرف عليه من خلال:

- **المبحث الأول** : مخاطر جريمة غسيل الأموال وانعكاسها على دور المراجع الداخلي.
- **المبحث الثاني** : مخاطر عصر الكيانات المصرفية الكبيرة وانعكاسها على دور المراجع الداخلي.
- **المبحث الثالث** : المخاطر الكامنة في الأدوات المالية المشتقة وانعكاسها على دور المراجع الداخلي.
- **المبحث الرابع** : المخاطر المرتبطة بأنظمة المعلومات الإلكترونية وانعكاسها على دور المراجع الداخلي.
- **المبحث الخامس** : مخاطر التجارة الإلكترونية وانعكاسها على دور المراجع الداخلي.

الفصل الرابع: إطار مقترح لدور المراجعة الداخلية المتطور لمواجهة مخاطر الائتمان المعاصرة

ونعرض هذا المنهج من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول** : المراجعة الداخلية الشاملة المتطورة لمواجهة مخاطر الائتمان بالبنوك.
- المبحث الثاني : إطار مقترح لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة.
- المبحث الثالث : إطار مقترح لتطوير المراجعة الداخلية لتطوير الأداء الائتماني.

- المبحث الرابع : إطار مقترح للرقابة الداخلية السليمة لتطوير إعمال إدارة مخاطر الائتمان ودور المراجع الداخلي في تحقيقها.
- المبحث الخامس: توصيات لجنة بازل وأثرها على تطوير المراجعة الداخلية للائتمان المصرفي.

الفصل الخامس :- الدراسة الميدانية لاختبار الإطار المقترح.

الخلاصة والنتائج والتوصيات

الفهرس

الموضـــوع	رقم الصفحة